

لقاء العدد

# فضيلة الشيخ عبد العزيز بن زيد العميقان

الرئيس الأسبق لمحكمة القويعة وحوطة سدير

أجرى الحوار: حمد بن عبدالله بن خنين

ضيفنا تنقل قاضياً في العديد من المحاكم وترأس عدداً من الجمعيات الخيرية وحصل على خطابات شكر وتقدير نظير مساهماته الخيرية والتوعوية، كسب من الخبرات ما جعله متمرساً في القضايا بأنواعها وطريقة إدارتها وتحرير محل النزاع فيها والأوجه المتاحة التي يمكن حل القضية عن طريقها، لقد التحفنا فضيلة الشيخ عبد العزيز بن زيد العميقان القاضي الأسبق والمحامي المعروف بالعديد من الآراء والتطلعات لتطوير القضاء والإسهام في رفع الوعي لدى القضاة والمحامين وحتى المتخصصين، طرح العديد من الأفكار الجديرة بالدراسة والمناقشة، له وجهات نظر متعددة أعطى رأيه فيها وأغدق في إيجاد الحلول المناسبة من خلال إجاباته على الأسئلة التي طرحت عليه في الحوار، خدم قرابة تسعة وعشرين عاماً في القضاء ولا زال يواصل عطائه كمحام استفاد من تجاربه، فإليكم ما دار معه من لقاء ممتع..

❖ ماذا عن نسبكم ونشأتكم وسيرتكم الذاتية؟

- الاسم/ عبد العزيز بن زيد بن عبد الله العميقان التميمي، من مواليد عام ١٣٧٩هـ في محافظة حوطة بني تميم، متزوج ولدي أبناء وبنات، تخرجت في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٢هـ ثم حصلت على درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٥هـ. عينت ملازماً قضائياً في وزارة العدل منذ تخرجي في كلية الشريعة بالرياض في محكمة الخرج والمحكمة المستعجلة بالرياض كما هو مسماها سابقاً وتسمى حالياً (المحكمة الجزئية) وكذلك المحكمة الكبرى بالرياض ومسماها حالياً (المحكمة العامة بالرياض). ثم عينت قاضياً في رئاسة محكمة حوطة سدير ثم رئيساً لها مدة اثني عشر عاماً تقريباً ثم في المحكمة الجزئية بجازان مدة تقارب ثلاث سنوات.

كما عملت قاضياً بالانتداب في محاكم الرين والشعراء وعسيلة والأرطاوية والشقيق وآخرها قاضياً بالندب في المحكمة الجزئية للضمان والأنكحة بالرياض.

وحصلت على درجة رئيس محكمة (أ) كما تم ترشيحي للعمل في التفتيش القضائي فاعتذرت وطلبت إحالتي على التقاعد المبكر فكان لي ذلك في ١٣/٣/١٤٣١هـ.

❖ ترأست عدداً من جمعيات البر وتحفيظ القرآن ومكاتب الدعوة

ومثلت وزارة العدل مع الوفد الزائر لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد عملت إماماً وخطيباً في عدة جوامع في الرياض والقويعية وحوطة سدير ومدينة جازان. ترأست عدداً من جمعيات البر الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم ومكاتب الدعوة والإرشاد في البلدان التي أكون قاضياً فيها وألقيت عدداً من المحاضرات والندوات في النفع العام وشاركت في عدد من الدورات في مجال الإصلاح والإرشاد الأسري وكان لي درس أسبوعي لمدة عشر سنوات في الفقه والعقيدة والسلوك وكذلك دورات للأئمة والمؤذنين وحصلت على عدد من خطابات الشكر والتقدير والدروع لقاء المساهمات في الأعمال الخيرية والتوعوية.

❖ حدثنا عن نظرتكم للقضاء والقضاة من خلال عملكم فيه؟

- القضاء رسالة وأمانة وقد اختارهم ولي الأمر ووضع ثقته فيهم، فلا بد أن يكونوا عند حسن ظن ولي الأمر، فعليهم أن يتقوا الله عز وجل فيما بين أيديهم من القضايا والمعاملات بإعطائها كل اهتمامهم وبذل الطاقة وسرعة الإنجاز والالتزام بأوقات الدوام والتعامل الحسن مع الخصوم واحترام المراجعين والمحافظة على أوقاتهم وأوقات الآخرين والرفق عليهم والرافة بهم وتحمل تصرفاتهم وحملها على المحمل الحسن ولا شك أن الإمام بالأمور الشرعية والأنظمة المرعية والعمل بموجبها والالتزام بتطبيق نظام المرافعات كفيل بتسهيل ذلك كما أن الدعاء والالتجاء إلى الله طريق لتسهيل العمل ثم إن مشورة زملاء

وسأظل أحتفظ وأفتخر بها إلى أن أموت ولو لم يكن لي من كسب خلال هذه السنوات إلا هذا لكان كافياً فمعرفة الرجال كنز فلي في القويعية بيت وفي حوطة سدير بيت وفي جازان عدة بيوت.

❖ من تتذكر من زملائك ومعلميك في المراحل التعليمية؟

- لا شك أن كل إنسان يمر به أشخاص سيبقون لهم في ذاكرته أثراً، وفي حياته بصمة وقد تعلمت من أساتذة فضلاء وزملاء أجلاء في شتى المراحل التعليمية التي مررت بها شيئاً كثيراً من الجانب العلمي أو السلوكي والأخلاقي وقد يكون بعضهم أكثر أثراً من بعض والعاقلة يستفيد مما يمر به فيعمل بالحسن ويتجنب ما سوى ذلك، ولعل من أبرز المعلمين الأوائل الذين درست عليهم واستفدت منهم شقيقي الأكبر -رحمه الله- عبد الله بن زيد، منذ المرحلة الابتدائية والأساتذة عبد الله الرويغ والأساتذ هلال بن رشيد الداوود ومنهم أيضاً الشيخ محمد بن عبد العزيز الواصل -رحمه الله- حين كان معلماً للفقهاء بالمعهد العلمي في حوطة بني تميم واستفدت منه كثيراً، لقد كان مميّزاً في تدريس زاد المستنفع وكان يتعامل معنا بالحزم والجد في سبيل حفظ المتن مما أبقى في الذهن كثيراً من عبارات الزاد واستفدت منه في مجال القضاء بعد ذلك بسنين وأدرت معنى «من حفظ الزاد حكم بين العباد»!

ومنهم الشيخان حسن الحقباني وخلف الحقباني وأساتذة مصريون كثر لا أتذكر أسماءهم.

ولا أنس شيخنا الشيخ/ محمد بن حمد الشثري متعه الله بالصحة والعافية مدير المعهد الذي كان نموذجاً في الحزم وأخذ الأمور بجد يحمله إحساسه بالمسئولية وثقل الأمانة، وتعلمت أيضاً في تلك الفترة على الشيخ صالح بن عبد العزيز الهليل -رحمه الله- قاضي الحوطة في ذلك الحين.

وبعد ذلك انتقلت إلى كلية الشريعة بالرياض فالتسعت الدائرة وحظيت بالدراسة على عدد كبير من المشايخ في الكلية منهم الشيخ صالح بن علي الناصر والشيخ عبد الله بن علي الركبان، والشيخ أحمد سير علي مباركي وسماحة المفتي عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، والشيخ فهد بن حمين الفهد والشيخ عبد

## ❖ على القضاة تقوى الله والالتزام بأوقات الدوام والإحسان مع الخصوم

ممن سبق في القضاء خير عون للوصول إلى الحق والعمل به وأسأل الله للجميع السداد والرشاد والإعانة فالحمل كبير والمسئولية جسيمة.

❖ هل هناك كتب أو مراجع ترى أهميتها للقاضي وتكون أساسية في مكتبته؟

- أعتقد أن القضاة يعرفون الكتب المهمة في مجال القضاء وقد يكون كتابا «المغني» و«كشاف القناع» مفيدين لكل قاضٍ، ولا يخلو أي مكتب قضائي منهما.

❖ ما الذي خرجتم به من خبرات وتجارب وعلاقات خلال مسيرتكم في القضاء ما يقارب تسعة وعشرين عاماً؟

- أما الخبرات فلا شك بأني خرجت ولله الحمد متمرساً في القضايا بأنواعها وطريقة إدارتها وتحرير محل النزاع فيها والأوجه المتاحة التي يمكن حل القضية عن طريقها بالصلح أو الحكم.

أما التجارب فالقاضي كلما زاد مكثه في القضاء كلما أثرت تجاربه وسهل عليه حل القضايا أما في السني الأولى فهو بلا شك يتعب ويصعب عليه ذلك بالإضافة إلى معرفته بأحوال الرجال من المراجعين وطباعهم وصدقهم من كذبهم ومعادنهم وخرجت كذلك بأن التعامل مع الناس بخلق واستقبال حسن مع حسن الإنصات لهم في سردهم لقضاياهم كفيل بتسهيل عمل القاضي وحل كثير من الإشكالات لديهم.

أما العلاقات فأنا والحمد لله لم تعد حوطة بني تميم هي بلدي فحسب وإنما القويعية بلدي وحوطة سدير بلدي وجازان بلدي والرياض بلدي فقد عشت فيها زمناً طويلاً فقد ولدت فعلاً في حوطة بني تميم وأفتخر بها ولكني أيضاً وجدت نفسي في القويعية ووجدت أنسي في حوطة سدير ووجدت اطمئناني في جازان إذ تعرفت في كل منها على رجال أفاض وعلماء وأدباء وأهل جود وكرم يقدرهم ويحترمهم من يحترهم ويتعاونون مع من يريد الخير لهم ولا زلت أحتفظ بعلاقات وطيدة مع الكثيرين منهم

## ❖ أتمنى أن يكون لقاضي التنفيذ سلطه أكبر وأن يصدر نظامه سريعاً

وأنه في محكمة دون أخرى ولعل لذلك أسباباً منها: كثرة القضايا وقلة عدد القضاة ففي المحكمة

العامة بالرياض مثلاً لا يوجد تناسب ما بين عدد القضاة وعدد السكان فعلى الرغم من أن إنجاز القضاة اليومي قد ضرب أرقاماً قياسية مقارنة بالآخرين حيث اطلعت على بعض ما نشر بالمواقع الالكترونية أنه قد نظر أربعون قاضياً في يوم واحد خمسمائة قضية أي بما يعادل ١٢,٥ قضية لكل قاضي والمخصص للقاضي ست قضايا في اليوم ولكن يلاحظ تأخر المواعيد بحيث يصل أحياناً إلى ما يزيد على أربعة أشهر، ونجد أن بعض القضاة وفقهم الله في بعض المحاكم لا يتجاوز الموعد لديهم أسبوعاً والمهم في كلا الحالتين مدة الإنجاز الكلية فالمسألة شائكة ولها أطراف عدة منها ما ذكرت من قلة. ومنها شدة خصومة المتخاصمين. ومنها قلة الموظفين ونقص تدريبهم.

وأرجو أن يوفق القائمون على مرفق القضاء باستغلال الدعم السخي من لدن خادم الحرمين الشريفين وفقه الله لتطوير القضاء وتيسير أمور التقاضي ودعم المحاكم والقضاة بما يعينهم على إنجاز مهامهم والوصول إلى الحق في أحكامهم.

وأقترح عليهم بهذه المناسبة الاستفادة من بعض أساندة الجامعات والمعاهد العلمية وبعض طلبة العلم المتميزين لنقلهم للقضاء فقد يختصروا بعض الوقت في حل هذه المشكلة.

❖ ما رأيكم في طلب الصلح بين أطراف القضية؟ وما دور مكاتب الإصلاح في المحاكم؟

- الصلح خير كما وصفه الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء] ولا شك أن القضايا التي تنتهي صلحاً تكون منهيّة للخلاف وجالبة للوئام ومرضية للأطراف ومبرئة للذمة غير أن بعض القضايا قد لا يتوصل فيها إلى الصلح لخلل في أطراف القضية إما لسوء أخلاقهم أو إحساسهم بمرارة الظلم الواقع عليهم أو لعدم جواز الصلح فيها مثل ما يتعلق بالأوقاف والقاصرين أو

الله بن جبرين والشيخ صالح الأطرام والشيخ عبد العزيز الربيعة والشيخ صالح الرشودي والشيخ عبد الله الطريقي والشيخ عبد الله الرسيني والشيخ عبد العزيز بن داود وعدد من الجهابذة في الحديث والتفسير والفقه والنحو وغير ذلك من العلوم.

ثم انتقلت إلى المعهد العالي للقضاء فأخذت عن علماء كبار في الفقه والأصول جزاهم الله خيراً على ما قدموه وعلى رأسهم الشيخ صالح الفوزان والشيخ عبد الله بن غديان والشيخ عبد العزيز السعيد (رحمهم الله جميعاً).

وأما الزملاء فعدد كبير أحتفظ بذكريات جميلة مع كل منهم تعيدني إلى أيام الشباب ومرابع الصبا وما بعده ولعل من أبرزهم فضيلة قاضي الاستئناف إبراهيم بن محمد العسكر وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم والشيخ سعود بن عبد الله آل عثمان والشيخ علي بن محمد آل حسين (قاضيا الاستئناف بمحكمة الرياض حالياً) وفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد الشثري مدير عام فرع هيئات الرياض، والشيخ علي بن إبراهيم الرويف مدير المعهد العلمي في محافظة حوطة بني تميم، والشيخ عبدالعزيز المعتم كاتب العدل بحوطة بني تميم والشيخ عمر السبيل -رحمه الله- إمام الحرم سابقاً وأ.د. زيد الزيد الأستاذ بجامعة الإمام، والدكتور إبراهيم بن ناصر البشر الأستاذ بجامعة أم القرى، والشيخ الدكتور عبد العزيز أبا الطيور عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالأحساء، والشيخ تميم العنيزان رئيس قسم المستشارين بالمجلس الأعلى للقضاء، والشيخ سعد الفريان والأستاذ سعود بن ناصر العثمان مدير تعليم الخرج، وأنت يا شيخ حمد واحد منهم وغيركم كثير لا يتسع المجال لذكرهم.

❖ من خلال تجربتكم الطويلة ما الذي ترونه سبباً في تأخير القضايا وتكديسها؟

- عملت في عدة محاكم وعدد من المناطق والمحافظات وأمس أن تأخر القضايا ليس في كل المحاكم

❖ لهذه الأسباب على القاضي أن يتحرى العدل ولا يصر على طلب الصلح

## ❖ لا يلزم أن تكون الأحكام التعزيرية موحدة وإن اتفقت في الجريمة

الخرج فقد كان أول قاضي لازمته وقد استضدت من علمه وأدبه وسمته شيئاً كثيراً واحتفظ في ذاكرتي بمواقف عديدة ليس هذا مجال ذكرها.

ثم انتقلت في الملازمة لدى الشيخ محمد الحمود في المحكمة المستعجلة سابقاً (الجزئية) الآن وكذلك الشيخ إبراهيم بن عتيق -رحمه الله- ثم انتقلت بعد ذلك لدى الشيخ ناصر بن إبراهيم الحبيب في المحكمة الكبرى (العامة) الآن القاضي بالمحكمة العليا حالياً وقد أفادني كثيراً كثيراً جزاءه الله خيراً وبعد أن عينت في محكمة القويعية سعدت بزمالة الشيخ صالح بن عبد الرحمن القرعاوي -رحمه الله- والشيخ عبد الله بن سعيد البقية والشيخ حمود بن مرشد السليمان والشيخ علي بن عبد العزيز المنيع وغيرهم من قضاة منطقة القويعية، ثم انتقلت إلى محكمة حوطة سدير فأنتست بصحبة الشيخ منصور بن مسفر الجوفان رئيس محاكم القصيم حالياً والشيخ محمد عبد العزيز الفايز القاضي بالمحكمة العامة بالرياض..

ثم عملت في محاكم جازان فوجدت فيها كوكبة من القضاة الذين شعرت أثناء عملي معهم بأنني بين أخوة أجلاء ولولا الرغبة في تغيير مجال العمل ما ابتغيت بهم بدلاً وعلى رأسهم فضيلة رئيس المحاكم الشيخ عبد الرحمن الغزي (عضو المجلس الأعلى للقضاء حالياً) وفضيلة رئيس المحكمة الجزئية وقاضي الاستئناف الشيخ علي بن شيبان العامري والشيخ إياس بن علي مديش والشيخ حسن النجمي والشيخ حسن آل خيرت والشيخ عبد الرحمن عكور والشيخ علي مشهور وغيرهم كثير ممن زاملتهم وتعرفت عليهم في تلك الفترة. فنعم الزملاء أولئك الذين تعرفت عليهم وسعدت بالعمل معهم ورحم الله من مات منهم وبارك في جهود من بقي وتمتع بالصحة والعافية.

❖ هل من عمل تمارسه بعد التقاعد؟

- نعم لقد انتقلت من ميدان القضاء بين الناس في محكمة واحدة، ومنطقة واحدة لأسعد بقاء آخرين

للابسات أخرى فعلى القاضي حينئذ أن يتحرى العدل ولا يصير على طلب الصلح بل يحكم بما يراه حقاً ومنهياً للنزاع وقاطعاً للخصومة، وقد أتت مكاتب الإصلاح التي أنشأتها وزارة العدل في بعض المحاكم مؤخراً ثمرة طيبة وساعدت القضاة على إنجاز بعض الأعمال، وأحسب أن دعمها بمؤهلين ومقبولين في المجتمع سيكون له أثر في نجاح المكاتب وتحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها ونأمل تطويرها وتنظيمها ودعمها وتعميمها.

❖ قضاء التنفيذ هل ترى أن فيه إضافة جديدة للقضاء؟

- خطت الوزارة والمجلس كمشئولين عن مرفق القضاء بدعم من ولاة الأمر وفقهم الله إلى سن إجراءات وتشريع أنظمة لتطوير هذا المرفق المهم في حياة المجتمع ومن ذلك (قاضي التنفيذ) وهذه خطوة جيدة ومهمة لكون القاضي أقدر على التنفيذ وأدق في فهم مضمون صك الحكم، وأعرف بتلاعب بعض المتخاصمين وأظن أن هذه الخطوة لاقت استحساناً من قبل أصحاب الحقوق وسرعت في وصول الحق لصاحبه وعدم المماطلة فيه.. وكم أتمنى أن يكون لقاضي التنفيذ سلطة أكبر ويزود بما يعينه ويحتاجه من كوادر بشرية يتضمن وصول الحق بأسرع وقت إلى صاحبه، ويقطع الطريق أمام المتلاعبين، وأمل أن ينتهي نظام قاضي التنفيذ سريعاً بحيث يشمل غير الصكوك كالتنفيذ على العقود والشيكات والإقرارات والاتفاقات دون الحاجة لصدور أحكام فيها ولا مانع من تمكين المعارض من الادعاء بعد التنفيذ، وبهذا تقل القضايا بلا شك.

❖ السلك القضائي يجمعك بعدد من القضاة أثناء

العمل في المحاكم المختلفة فمن تتذكر منهم؟

- نعم لقد حظيت بزمالة عدد كبير من القضاة الفضلاء ولا زلت أتمتع بعلاقة طيبة مع كثير منهم سواء في المحاكم التي لازمت فيها أولاً أو المحاكم التي توليت القضاء فيها ثانياً فأذكر منهم فضيلة الشيخ سعود بن زيد المهنا -رحمه الله- القاضي بمحكمة

❖ القاضي مجموعة أشخاص في شخص

واحد يمارس عدة مهام في آن واحد

القضاء؟

- إن القضاء ولاية من الولايات العامة التي أوكلها ولي الأمر إلى القاضي في محافظته أو دائرة مسؤوليته، ولذلك فإن المهمة على القاضي كبيرة والمسئوليات التي يجب عليه التصدي لها عديدة ليس في مجال القضاء والفصل بين الخصومات فحسب ولكن فيها وفي غيرها من شئون المجتمع وما يحتاجه الناس.

ولقد شرفت ولله الحمد أثناء قيامي بعمل قاضياً في عدد من المحافظات بمزاولة أعمال أخرى ففي محافظة القويبة.. كنت رئيساً لجمعية البر الخيرية وجمعية تحفيظ القرآن الكريم ومشرفاً على مكتب الدعوة والإرشاد.

وفي حوطة سدير.. كنت رئيساً لجمعية البر الخيرية ورئيساً لجمعية البر الخيرية بعشيرة سدير ورئيساً لجمعية تحفيظ القرآن الكريم بحوطة سدير ورئيساً لجمعية تحفيظ القرآن الكريم بروضة سدير ورئيساً للجنة أصدقاء المرضى بالمركز الصحي بحوطة سدير كما كنت عضواً في مجالس جمعيات البر الخيرية بالرياض وعضواً في مجالس جمعيات تحفيظ القرآن الكريم بالرياض وعضو مشارك في لجان مساعدة الشباب على الزواج.

كما تشرفت بإمامة عدد من الجوامع والخطابة في كل من الرياض والقويبة وحوطة سدير ومدينة جازان وأقيمت عدداً من المحاضرات والدروس العلمية في الفقه والعقيدة والسلوك وشاركت في الدورات التدريبية للأئمة المؤذنين وفي قضايا الإصلاح الأسري والاجتماعي، أسأل الله أن يبارك في الجهود ويجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم.

❖ يتطلع القضاء إلى تأمين سكن ملائم وعلاج لهم ولذويهم في مراكز طبية متخصصة ورعاية لائقة لهم ونواد اجتماعية فما رأي فضيلتكم في هذا؟  
- وأنا أتطلع معهم كذلك... فالقضاة يقومون بدور

طليعي، ومهمة رائدة، وعمل مظن، وجهد شاق يعاني كثير منهم من شح في السكن الملائم في بعض المناطق والقرى النائية وهم أولى من غيرهم بتأمين السكن ومتطلبات العيش الكريم وقل ذلك فيما يتعلق بالعلاج لهم ولذويهم في المراكز الطبية المتخصصة فأنا أرى

في عدد من المناطق والمحاكم والقضايا.. لقد انتقلت إلى ميدان المحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية وأشعر أن الأمانة الملقاة كبيرة والمسئولية تجاه إحقاق الحق وإيصاله لأصحابه عظيمة، فأسأل الله لي ولكم التوفيق.

❖ ما رأيكم في الأحكام البديلة؟ وهل تؤيدون الأخذ بها في الأحكام التعزيرية؟

- مشروع الأحكام البديلة جيد وتطور مفيد إذا تحققت من وجهة نظري الشروط التالية:

١- لا أرى أن تكون الأحكام التعزيرية البديلة ملزمة للقاضي.

٢- أن لا تكون في جميع الجرائم.

٣- أن يوضع الحكم التعزيري بالسجن والجلد حسب الجريمة المستحقة ثم يؤتى بالحكم البديل عنها لينفذ ويبقى الحكم الأول لينفذ إذا عاد المحكوم لجريمته مرة أخرى.

٤- أن تقيم التجربة بين الحين والآخر لمعرفة مدى إنتاجيتها وأثرها في ازدياد الجريمة في المجتمع من عدمه بسبب ذلك.

٥- أن تكون الأحكام البديلة نافعة للمجتمع ومؤثرة في المحكوم عليه وراقية في نفسها.

❖ ما نظرتكم في المبالغة في الأحكام التعزيرية؟

- الأحكام التعزيرية تختلف باختلاف ملابسات الجرم ونظرة القاضي إليه فلا يتصور أبداً أن تكون الأحكام التعزيرية موحدة وإن اتفقت الجريمة في ظاهرها لأن هناك قرائن وظروف تحيط بها تظهر لناظر القضية والاعتدال والتوسط في الأمور هو الأقرب في نظري إلى الصواب، فلا أؤيد المبالغة في التعزير على جرم صغير، ولا التهاون في حق جرم كبير بل يجب أن ينظر إلى الجرم ويوضع في موضعه الملائم له ويستحضر ما يترتب عليه وما ينتج عنه وما يؤديه التعزير في حق الفاعل والمجتمع.

❖ هل لكم من أنشطة أخرى وقت عملكم في

❖ لو أنصف الناس لاستراح القاضي  
ولو أنصف القاضي لاستراح الجميع



## ❖ فرض رسوم على التقاضي يخفف من الدعاوى الكيدية والفضولية

أن يعطى القاضي سكتاً مناسباً وكذلك يؤمن له العلاج وتهياً لهم نواد اجتماعية فلعل الله سبحانه أن يوفق القائمين على مشروع التطوير لتلافي هذه الجوانب بما يخفف من المعاناة في التقاضي.

إن القاضي بشر حمل مهمة عسيرة فيجب أن تهيأ له الظروف وتتاح له الإمكانيات وتذلل له الصعوبات ليؤدي عمله بصورة تكفل النزاهة والعدالة لحكمه وتحقق له الاستقرار النفسي والاطمئنان، لئلا يحتاج إلى أحد أو يتطلع لما في يد أحد، ولنتذكر ما ورد في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده وأبو القاسم في كتاب الأموال وابن أبي شيبة في المصنف عن المُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الْفَهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ لَنَا شَيْئًا، فَلَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةً، فَلْيَتَزَوَّجْ امْرَأَةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ، فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَرْكَبٌ، فَلْيَتَّخِذْ مَرْكَبًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ، فَلْيَتَّخِذْ خَادِمًا، فَمَنْ اتَّخَذَ سِوَى ذَلِكَ: كَنْزًا، أَوْ إِبِلًا، جَاءَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَالًا، أَوْ سَارِقًا».

❖ هل يظن فضيلتكم أن تخصيص المحاكم سيسهم في تخفيف العبء على القاضي والمتقاضين؟

- القاضي في محاكمنا يمارس عدة مهام في آن واحد خاصة في المحافظات والمراكز فهو القاضي الذي عليه أن يستمع إلى الناس وخصوماتهم ويستوعب قضاياهم ويتصور مشكلاتهم ثم يقضي فيها على نحو ما يسمع وما يدلي به المتخاصمان، وهو الذي يتصدى لما يستأنف عليه من قضاة الاستئناف وما يحال إليه من الجهات الأخرى، وهو المفتي في مسائل الفقه المتعددة للناس حين تعن لهم مسألة أو تشكل عليهم حادثة سواء في جانب العبادات أو المعاملات أو الاستشارات الأسرية أو المشكلات وعليه أن يستقبل المراجعين بابتسامة ورضا ويتحملهم ولا يعنف منهم أحداً ولا ينشغل عنهم، فالقاضي إذن هو مجموعة من الأشخاص في شخص واحد ينظر إلى الأعمال بصورة شاملة ويطالب بالإنجاز على كافة الأصعدة ما بين حقوقي وإنهائي وجنائي وإحصاء إرث وتوثيق طلاق

وخلع وعمل ولاية أو وصاية ونحو ذلك. ولا شك أن القاضي في بلادنا يمارس كثيراً من هذه المهام باقتدار وكفاية نادرة وجهد مشكور وعمل مظن وجهد جبار ولولا توفيق الله للقضاة لما قدروا على كل هذه الأعباء، وأنطلع كما يتطلع غيري من القضاة والذين مارسوا هذا العمل إلى القيام أثناء حركة التطوير المرتقبة أن يستعجل في تخصيص محاكم لكل شأن، وتوزع القضايا وتصنف على حسب نوعها واختصاصها وأن يزود مكتب كل قاض بمعاونين أكفاء وبباحثين شرعيين ومدققين لغويين وكتبة متمكنين ومكاتب إصلاح في كل محكمة وأخصائيين نفسيين ومرشدين اجتماعيين ليتفرغ القاضي للقضاء والعمل المهني ويفرض جهده ويبدل وسعه في تحري الحق والحكم بالعدل. وحتى ذلك الحين على القضاة الاحتساب والصبر وبذل المزيد من الجهد ومضاعفة العطاء وتذكر أن المهام العظيمة لا يتصدى لها إلا العظماء:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم  
وتأتي على قدر الكرام المكارم

❖ تلجأ بعض الحكومات إلى فرض رسوم رمزية على المتخاصمين أمام المحاكم فهل يتوقع فضيلتكم أن مثل هذا الإجراء قد يسهم في تخفيف الدعاوى الكيدية، ويخفف من المماطلة في القضايا؟

- تلجأ بعض الدول إلى فرض رسوم رمزية على المتخاصمين أمام المحاكم تدفع للمدعى عليه حال ثبوت الحق له مقابل تعطيله وإشغاله، أو تدفع للجهة التي تتولى النظر في القضية وقد تعاد إلى المدعي إذا ثبت الحق له.. وهذا عائد إلى غلبة سلطان المادة على النفوس ولو أن الناس راقبوا الله سبحانه وآمنوا أنهم محاسبون عما يأتون وما يذرون، واستشعروا ثقل الأمانة وعظم المسؤولية وأحبوا لغيرهم ما يحبونه لأنفسهم لأنصفوا الآخرين ولما كثرت الدعاوى الكيدية وتشابكت أو تداخلت القضايا وتعقدت الخصومات، ولكن والله المستعان مع ضعف الإيمان لدى الناس وغلبة سلطان الهوى والمال على النفوس كثرت الدعاوى وتعقدت الخصومات وادعى أناس ما ليس لهم وأنكر أناس ما عليهم ولو أنصف الناس لاستراح القاضي وربما أن فرض بعض الرسوم على المتقدم بالدعوى

## ❖ أطالب بجعل دوام القضاة على فترتين صباحية ومساءنية للتسريع في معالجة تكديس القضايا

[ التوبة ] غير أن هذه الوسائل الحديثة تسرق الوقت وعرضة للتدليس وميدان للخوض فيما لا يعني فالواجب على العقلاء التثبت في النشر وتحري الصدق والعدل والحذر من نشر الإشاعات والفواحش والاحتساب على ما ينشر أماً بالمعروف ونهياً عن المنكر وإعانة للمسئولين في الإبلاغ عما لا يليق مما هو متفش في كثير منها .

وأما ما يتعلق بالجرائم المعلوماتية فقد صدرت أنظمة وقرارات من ولاية الأمر وفقهم الله تخرج الأفعال الإجرامية الإلكترونية، وتنظم ما يتعلق بقضايا النشر ونحوه وأحسب أنها كفيلة بالحد من العبث بها وحفظ حقوق أصحابها .

❖ ينشر في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة قضايا ومسائل تتعلق بالقضاء والقضاة فهل ترى أن وزارة العدل تتابع عن كتب تلك القضايا المطروحة وهل تستفيد منها في تطوير مرفق القضاء؟  
- مرفق القضاء مرفق مهم تتعلق به حقوق الناس المادية والمعنوية وعلى قدر ضبطه ودقته ووضوحه وعدالة أحكامه تستقيم حياة الناس ويأمنون على حقوقهم والمشاهد ولله الحمد أن النظام الأساسي للحكم قد نص في المادة (٤٦) على أن «القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية».

والقائمون على هذا المرفق ولله الحمد في جملتهم رجال أكفاء، يتصفون بالنزاهة وتحري الحق والعدل في أحكامهم، ولا يمكن أن يخرج المتخصصان من مجلس القضاء وكلاهما راض، إذ أن الحكم سيكون لأحدهما على الآخر ولذلك فالمحكوم عليه في الغالب سينتصر لنفسه، وقد يتهم القاضي والقضاة .

غير أن العاقل المنصف حين يتأمل كثيرا من القضايا ويدرسها يتأكد لديه أنه ليس كل مشتكٍ مظلوماً، ولا كل من بكى منتكراً حقه، فكم من ظالم

يخفف من الدعاوى الكيدية أو يقضي عليها ولو أن القضاة اعتبروا الحقوق المعنوية وقسموا لها ما تستحق من مقابل مالي لأنصف الخصوم وحفظت الحقوق وارتدع العايب فبعض الناس لديهم مبدأ (إن لحتت وإلا فلن يضيرها الجمل).

ومثل أولئك لاكثرهم الله حري بالقضاة الأجلاء أن يأخذوا على أيديهم ويكفوا شرهم ويضعوا لاستهتارهم حدا يقفون عنده.

❖ أحدثت ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات نقلة في العلاقات الاجتماعية في حياة الأفراد والشعوب، فما نظرة فضيلتكم لوسائل الاتصال الحديثة ك «الفيس بوك وتويتر واليوتيوب» وما رأيكم في الجرائم المعلوماتية؟

- لاشك أن هذا العصر عصر التفجر المعلوماتي، وثورة الاتصالات بوسائلها المتعددة، حيث ساعدت على سرعة التواصل ومعرفة الأخبار ومتابعة الأحداث أولاً بأول، لدرجة أنها سبقت وسائل الإعلام التقليدية والقنوات الفضائية وجعلت الناس يعايشون الحدث لحظة وقوعه، ولقد أحدثت تأثيراً كبيراً في علاقات الناس مع بعضهم وأدخلت عليهم مصطلحات جديدة وقناعات متعددة لها جوانب حسنة، كما لها جوانب سيئة أيضاً، فمن تعامل معها باعتدال واستفاد من التقنية في نشر الخير وبث العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحذير من الفساد والإفساد، وقرّب الخير للناس وحذرهم من الشر والزيغ والإلحاد والفساد فقد هدي وسدد ومن ضيع أوقاته وأوقات غيره في نشر ما لا ينفع وبث ما لا يفيد فإنه ينطبق عليه «وإثمهما أكبر من نفعهما»، ومن خلال الاطلاع على بعض ما أشير إليه في السؤال أجد أن كثيراً من طلبية العلم والمصلحين والعقلاء وبعض المسئولين قد ضربوا فيها بسهم وافر وأعانوا على نشر العلم والخير وبثته للناس ﴿فَعَسَىٰ أَوْلَىٰكَ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ﴿١٨﴾

## ❖ لا بد من الاستفادة مما ينشر في وسائل الإعلام عن القضاء والقضاة فالحكمة ضالة المؤمن



## ❖ أطال بزيارات دورية لعدد من القضاة للسجون

للمريض وكالميكانكي لصيانة العطل.

❖ هل من مقترحات ترونها لتطوير مرفق القضاء وتسهيل إجراءاته؟

- نعم لدي عدة مقترحات أرجو أن تكون محل دراسة المسئولين في الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء وعنايتهم وهي ما يلي:  
أولاً: ما يتعلق بالمحاكم وعملها:

١- في أماكن ازدحام القضايا وكثرتها كما في المدن الكبرى أرى:

- جعل دوام القضاة على فترتين صباحية ومسائية.  
- توزيع المحاكم على الأقل في الجهات الأربع للمدينة فهذا بلا شك يخفف من انزعاج الناس من الازدحام المروري كما فعلت وزارة العدل مشكورة في توزيع كتابات العدل.

٢- تسريع ما هو قيد الدراسة في الوزارة على ما أظن من الاستفادة من ثورة التقنية الالكترونية في تقديم الدعاوى إلكترونياً وكذلك المواعيد والتبليغات بالرسائل والاستفسارات من الدوائر الحكومية وغيرها وأشيد بجهود معالي وزير العدل في تطوير كتابة العدل واستفادتها من التقنية وتفعيل تلقي ملاحظات المواطنين إلكترونياً وقد سرنا كثيراً حصول المملكة بسبب هذه الجهود على مراكز متقدمة في مجال سرعة التسجيل العقاري.

٣- أرى أن لا يقتصر عمل المفتش القضائي على ضبط القاضي فحسب بل يتجاوز ذلك إلى معرفة جهد القاضي في القضية منذ ورودها إليه حتى انتهائه منها والسماع لمن خلف باب القاضي من الخصوم والمراجعين ومعرفة معاناتهم ولعل برنامج المفتشين القضائيين الذي دعا له معالي وزير العدل وحظي بمشاركة خليجية يصب في هذا المصوب.

٤- تصميم استبانة من قبل وزارة العدل يجيب عليها المحامون والمراجعون المتخاصمون تتوصل الوزارة عن طريقها لمعرفة المعاناة، فتسعى لرفعها ولتطوير العمل وإراحة القضاة ومعرفة مكامن المشكلة وسبل

يلبس لبوس المظلوم، ومهمة القضاء ليس البحث عن رضا الطرفين بقدر ما هو تحقيق العدالة بينهما فيما يظهر للقاضي أخذاً بحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «إنما أنا بشر وإنما أقضي على نحو ما أسمع ولعل أحدكما يكون ألحن بحجته من الآخر..» ومع ذلك فني نظري أن ما ينشر في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي ينبغي أن يتعامل معه بجد ويتحرى ما يطرح فيه فإن كان حقاً أخذ به فالحكمة ضالة المؤمن، وإن كان باطلاً فبئس على صاحبه ويبين وجه الصواب وملايسات الأمر ورأيي أن تُعَرَّضَ الإعلام للقضايا المطروحة أمام القضاء في غير محله ومتابعة الوزارة لذلك أمر مهم وتشكر عليه.

❖ كيف يتم اختيار المحامي الأنسب ليتولى القضية؟ وكيف يعرف الموكل أنه وفق للاختيار أم أخطأ ذلك؟  
- كثر المحامون في السنوات الأخيرة وصدرت التعليمات المنظمة لهذه المهنة من قبل وزارة العدل واتجه للمحاماة كثير من المختصين والراغبين في خوض غمارها وأظن أن المحامي هو المعين للقاضي يهيئ له تصور الحكم، ويجهزه له ما يتعلق به من أوراق ومستندات ويختصر عليه الوقت ويجمع له المسائل المتعلقة بالحكم، وقد أمرنا الله سبحانه ألا نخاصم عن الخونة والظالمين فقال: ﴿وَلَا تَكُنِ لِلْخَائِنِ خَصِيماً﴾ [النساء] والواجب على المحامي أن يتحرى الوقوف بجانب المحق ويبين لمن طلب منه المساعدة ماله وما عليه وما ينبغي أن يتخذه من إجراء تجاه قضيته. والمحامي الذي يحترم مهنته ويقوم بواجبه على الوجه المطلوب، ويراقب الله سبحانه فيما يأتي وما يذر لا يمكن أن يتجاوز ولا يرضى أن يكون عوناً للظالم على ظلمه، وعلى مقدار اتصاف المحامي بصفات النزاهة وتحري العدالة والصدق في القول وإمامه بالأنظمة والأحكام الشرعية ووضوح الرؤية لديه وقدرته على التصور الصحيح للقضية وملايساتها يكون أحرى بالنجاح في مهمته وأقدر على القيام بما يطلب منه، ويؤسفي وجود محامين يمارسون المحاماة وهم ليسوا على قدر المسئولية ولا يجيدون المهنة ولا شك أن مثل هؤلاء على قلوبهم يعطون سمعة سيئة لمهنة المحاماة ويبدوا أن الاختيار صعب وليس هناك إلا توفيق الله لصاحب القضية فهي كالطبيب

## ❖ مجلة العدل منبر عدلي وصرح إعلامي رائد ومنتدى للقضاة وميدان للباحثين

ثالثاً: ما يتعلق بالسجناء:  
١- متابعة تطبيق ما وجه به ولاة الأمر عشرات  
المرات بالاهتمام بقضايا السجناء وجعلها في الأولوية  
وتطبيق ذلك فعلياً.  
٢- إطلاق سراح من انتهت محكوميته فوراً وجعل  
لجنة خاصة بذلك في كل سجن.  
٣- زيارات دورية لعدد من القضاة للسجون لمعرفة  
مشكلات من بداخلها.  
٤- السجناء بشر لهم حقوق ولو كانت قد زلت  
بهم الأقدام وكما بلغني فإنهم يخرجون من السجن  
في الصباح الباكر ولا يمثلون أمام القاضي إلا في  
الساعة الحادية عشرة فما فوق أحياناً، وهم لم يطعموا  
شيئاً فأقترح أن يهيا لهم إفطار خفيف، ويؤمن بعض  
المشروبات في أماكن انتظارهم.  
رابعاً- ما يتعلق بقضايا النساء:  
قضايا النساء في الزوجية والنفقة والحضانة لا  
زال فيها معاناة كبيرة والإسراع في تفعيل محكمة  
الأحوال الشخصية يحل كثير من معاناتهن التي تراها  
في المحاكم متكدسة مع القضايا العامة الأخرى.

❖ ما نظرتكم مجلة العدل وتقييمكم لها؟  
- مجلة العدل منبر عدلي وصرح إعلامي كبير  
وقد خطت خطوات رائدة لتحقيق الأهداف المرسومة  
لها ولو لم يكن لها إلا احتضان البحوث المتخصصة  
المحكمة في مجال القضاء وما يهم القضاة وما يثري  
مكتبة القاضي لكفاهها فخراً فكيف وهي قد صارت  
منتدى للقضاة وميداناً لإبراز تجاربهم وجمع ما  
يهمهم من مسائل تخصصية بالإضافة إلى متابعة  
أخبار الوزارة ومباشرتها وما يدور في أروقة المحاكم من  
جهود مبدولة - وما ذاك بعد توفيق الله - إلا لما يبذل  
كادرها المتميز وهيئتها الإشرافية من تطوير لها وسعي  
في المحافظة على رصانتها وقوة بنائها.  
أسأل الله أن يوفق القائمين عليها لكل خير وأن  
يبارك في جهودهم.

علاجها ويمكن إسناد هذه المهمة لجهة متخصصة  
تتولى ذلك.

٥- المظهر الخارجي والداخلي للمحاكم والدوائر  
العدلية يعكس اهتمام المسؤولين بها ولذا فلا بد من  
الاهتمام بالمباني، وبالنظافة والصيانة ولا يصح بحال  
من الأحوال أن يحدث انقطاع للماء عن دورات المياه  
في محكمة ما أكثر من أسبوع.  
٦- حل ازدواجية المرجع وتغليب المصلحة العامة  
يسرع بعملية التطوير لهذا المرفق العظيم ويمكن من  
الاستفادة من مشروع خادم الحرمين الشريفين  
لتطويره.

٧- الإسراع في ضم جميع اللجان القضائية تحت  
مظلة وزارة العدل كما قرره الأوامر السامية.

٨- موضوع تليغ الخصوم لا يزال يمثل إشكالاً  
كبيراً لدى أصحاب دعاوى والقضاة فلو أسند الأمر  
لشركات أمنية تتولى ذلك واستفيد من البريد  
الإلكتروني والبريد الممتاز وشركات التوصيل البريدي  
لكان أولى.

ثانياً- ما يتعلق بالمحاميين:

١- الإسراع في إنشاء هيئة للمحاميين أسوة بغيرهم  
من المهنيين.  
٢- تخصيص مكتب خاص بالمحاميين في كل  
محكمة ويكون مهياً لجميع الخدمات التي تتطلبها  
المهنة كالحاسب الآلي والإنترنت والتصوير والفاكس  
وغيرها.

٣- تخصيص مواقف خاصة بالمحاميين في المحاكم  
في المواقف المهيأة.

٤- اللجوء إلى تقدير أجرة المحامي من قبل بعض  
القضاة عن طريق الخبراء يضر بالمهنة ويضيع  
حقوقهم والواجب هو تطبيق العقد المبرم بين المحامي  
وموكله كما نص عليه في نظام المحاماة ولا بد أن يصدر  
توجيه بذلك لأن جزء من وقت المحامين وجهدهم  
يذهب في المطالبة بحقوقهم.

❖ المظهر الخارجي والداخلي  
للمحكمة، والعناية بنظافتها  
دليل على اهتمام المسؤولين بها